

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

المؤشر السعري  
5794.3  
بتغير قدره  
-17.8  
0.31%

## أبرزها تطبيقات معايير بازل3.. والاتفاق على اختيار «الوطني» لرئاسة اللجنة للفترة المقبلة لجنة المديرين العامين باتحاد المصارف استعرضت قرارات وتوصيات القطاع المصرفي للعام 2011



والتى يتم إعدادها بالتعاون مع اللجنة القانونية باتحاد المصارف، ووزارة التجارة والصناعة. وكانت لجنة المديرين العامين قد عقدت حزمة من الاجتماعات على مدار العام الحالي حيث أُنجزت خلالها العديد من الملفات والقضايا التي تمس القطاع المصرفي وكان أهمها الاتفاق على تحديد مواعيد دوام الأفرع وكذلك الاتفاق على توزيع بعض المقار للبنوك في المناطق السكنية الجديدة. وقد ناقشت اللجنة في آخر اجتماعاتها خلال 2011 مقترح الشركة الكويتية للمقاصة الخاص بتحديد آتاعب المصارف في الاكتتابات العامة، فضلا عن أنها

عقدت لجنة المديرين العامين في اتحاد المصارف اجتماعها الأخير لهذا العام أمس في مقر اتحاد مصارف الكويت حيث استعرضت اللجنة القرارات والتوصيات التي تم إقرارها خلال 2011 وأخر مستجدات القطاع المصرفي. وذكّرت مصادر مصرفية أن الاجتماع شهد الاتفاق على اختيار بنك الكويت الوطني لرئاسة لجنة المديرين العامين للفترة المقبلة، كما استعرض عدة أمور منها ما وصلت إليه البنوك من تطبيقات حزمة معايير بازل 3، وعدد من القضايا الهامة التي منها إعداد مسودة مشروع قانون بشأن نظام الإفلاس وحقوق الدائنين بالكويت،

قامت برفع عدة تقارير لرؤساء مجالس إدارات البنوك عن عدد من الملفات المهمة والأمور ذات العلاقة ومنها ملف تمويل خطة التنمية وملف الشركات إضافة إلى ملفات أخرى عديدة تتعلق بالقروض والديونيات للمعملاء المتعثرين. وكان للجنة دور بارز في تقديم عدة اقتراحات بشأن دور البنوك في تقديم الخدمات التامينية بالتعاون مع شركات التامين وأهمية دعم التامين المصرفي في الكويت، وحاجته إلى تضافر الجهود بين البنوك وشركات التامين المتخصصة، لتوفير منتجات تأمين خاصة،

● **محمد فاروق**

## ترسية مناقصة على شركة مملوكة لـ «تنظيف» بـ13,8 مليون دينار

أفادت الشركة الوطنية للتنظيف (تنظيف) بأنه قد تمت ترسية المناقصة رقم 29 / 11 / 2010/2011 أعمال النظافة العامة، التابعة لبلدية الكويت بمبلغ وقدره 13,800,000 دينار لمدة 5 سنوات لأحدى الشركات التابعة للشركة الوطنية للتنظيف بنسبة 90٪.

## «الكوت الصناعية» تدشن مصنعا بأبوظبي بقيمة 15 مليون دولار

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن حصول شركة الكوت للمشاريع الصناعية على تراخيص ارض في إمارة أبوظبي لإقامة مصنع بقيمة 15 مليون دولار ومملوك لها بنسبة 100٪. وتوقعت المصادر أن يبدأ إنتاج المصنع بنهاية الربع الأول من العام المقبل، مشيرة إلى وجود تسهيلات كبيرة من قبل المسؤولين بالإمارات، الأمر الذي سيعزز بدء عملية الإنتاج مبكرا عما كان متوقعا. وقالت المصادر أن الشركة تعتزم إنتاج مواد الكلورين وحمض الهيدروكلوريك والصودا

الكاوية لتعزيز إنتاج مصنعها في الكويت ولتلبية الطلب عليها لعملائها خارج الكويت. وحول السوق المحلي، أكدت المصادر أن الشركة تستهدف توفير نحو 60٪ من احتياجاتها من مادة الملح من خلال توسعة إنتاجها من مصنع الملح حيث خصصت الشركة نحو 1,2 مليون دينار لأغراض التوسعة في المصنع كما شرعت الشركة في توريد منتجاتها إلى أسواق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

● **أحمد يوسف**

## بيع 217,5 مليون سهم من «عارف للطاقة» في مزاد

له استرداد المبلغ الذي دفعه إذا لم يتم سداد ثمن الصفقة كاملا في الوقت والتاريخ المشار اليهما. سادسا: يقتصر حضور المزاد على وسيط البائع ومن يمثل البائع ووسيط المشتري ومن يمثل المشتري المستوفين للشروط الموضحة في هذا الاعلان. وجاء في البيان أن كلا من شركتي المبتدئ للاستثمار - حساب عملاء - وشركة اثمان الاهلية للتجارة العامة طرف بائع فيما أن شركة المشروعات التنموية القابضة طرف مشتر مبدي.

فأثنا: تراعى الوحدات السعرية المعمول بها بالسوق في المزاد ويجوز لأي من المزايدين المزايدة بأكثر من وحدة سعرية. رابعا: إذا تقدم مشتر آخر بسعر أعلى من السعر الابتدائي ومضى على هذا السعر خمس دقائق دون أن يتقدم مزاد آخر بسعر أعلى يرسى عليه المزاد يسود باقي مبلغ الصفقة والعمولة المستحقة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق 29 ديسمبر 2011 في حساب الشركة الكويتية للمقاصة ولا يحق المشار إليه اعلاه.

أفادت شركة عارف للطاقة القابضة بأن سوق الكويت للأوراق المالية حدد يوم الأربعاء المقبل لبيع عدد 217,500,000 سهم من أسهم الشركة عبر مزاد علني، والتي تمثل نسبتها 29٪ من رأسمال الشركة بسعر ابتدائي قدره 134 فلسا للسهم الواحد أي بقيمة إجمالية قدرها 29,145,000 دينار. وفيما يلي شروط دخول المزاد:

أولا: على من يرغب في دخول المزاد أن يودع لدى وسيطه في موعد أقصاه الساعة العاشرة صباحا من يوم التنفيذ الموافق 28 ديسمبر 2011 شيكا مصدقا بقيمة 10٪ من الثمن الإجمالي المشار إليه اعلاه.

ثانيا: يفتح باب المزايدة في تمام الساعة 12:45 ظهرا من يوم التنفيذ المذكور أعلاه بقاعة الدور الثامن من مبنى سوق الكويت للأوراق المالية وسوف يرسى المزاد في تمام الساعة 1 ظهرا من نفس اليوم على المشتري الابتدائي ما لم يتقدم مشتر آخر بسعر أعلى.



## مليون دينار خسارة «المسار»

نكرت شركة المسار للاجارة والاستثمار (المسار) انها حققت خسائر بقيمة 1,085,234 دينارا بواقع 6,76 فلوس للسهم الواحد، مقابل ارباح عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 42,450 دينارا بواقع 0,26 فلس.

## في ختام المؤتمر الفقهي الرابع للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه «شورى»

# خبراء: الأزمة المالية ونقص السيولة دفعا للأفراد والشركات المتعثرة إلى «قلب الدين»

السيولة بيد المؤسسات، فلم تستطع تسهيل الأصول التي تملكها لتوفير السيولة لمخاطبة الدائنين بإعادة استثمار أموالهم، كما أن البنوك أوقفت أو تشدّدت من منح الائتمان للمؤسسات بسبب الوضع العام للاقتصاد الذي نشأ بسبب الأزمة المالية العالمية. ويرى د.العززي أنه إذا أمكن لجهة ما أن تمنح ائتمانا لهذه المؤسسة لكي توفر السيولة اللازمة لسداد الدين، حتى تتمكن من تجديد المراجعة والوكالة الاستثمارية، فإن الإشكال الشرعي سيؤول بشكل كبير.

وانحرف. وانتقل إلى الحديث عن أصل الربا، ثم اختلال الأجل. وعند الحديث عن وضع المصارف الاستثمارية الإسلامية قال إن كثيرا من المصارف الاستثمارية الإسلامية تعرضت لأزمة سيولة حادة في 2009 نتيجة تفاوت الأجل.

وفي عام 2008 بلغت نسبة التمويل قصير الأجل 38٪ من مجموع الالتزامات، وأن عجز السيولة أدى إلى إفلاس عدد منها بعد أن كانت تحقق عوائد تصل إلى 40٪ سن رأس المال، ولهذا فهناك ضرورة للبحث عن نموذج مختلف.

واقترح حلا بديلا لهذه الإشكالية يتلخص في أن تقوم مؤسسة دولية كالمركز الإسلامي للتنمية في مؤسسات بيوت السيولة بمنح مرابحة ليوم أو يومين للمؤسسة المدينة وبعد حصولها على السلع الناتجة من بيع المراجعة ودخولها في ملكها تقوم ببيعها لطرف ثالث تحصل منه على السيولة اللازمة، وتقوم المؤسسة المدينة بسداد الدين الذي عليها للمؤسسة الدائنة ويتم إقفال هذه المديونية وتقوم المؤسسة الدائنة بمنح ائتمان جديد للمؤسسة المدينة وبعد حصولها على الائتمان تقوم بسداد دين المراجعة للمؤسسات الدولية.

تم حتم العززي ورفقه بخمس توصيات منها أن منح المؤسسة المالية الدائنة للمؤسسة المدينة ائتمانا جديدا خلال مدة سريان الائتمان الأول جائز شرعا، ولو استخدمت المؤسسة المدينة جزءا من الائتمان الجديد لسداد الائتمان الأول ما لم يكن هناك شرط بين الطرفين على ذلك. كما أن تجديد المراجعات والوكالات الاستثمارية عن طريق التورق بضوابطه الشرعية بأن يتم إغلاق المديونية الأولى وإنشاء مديونية أخرى بأجل جديد جائز شرعا إذا كانت العمالة الثانية منفصلة تماما عن الدين الأول، فلا يراعى فيها المدة والمبلغ، مع تمكن المدين من مبلغ التورق.

1- تأخير الدين الذي حل أجله عن المدين مقابل زيادة في مقداره، يتوصل إليها عن طريق حيلة ظاهرة، تتمثل في إبرام عقد أو عقود غير مقصودة لذاتها، ولا معنى لها إلا التحايل لبلوغ ذلك الغرض محرم فاسد

2- تأخير الدين الذي حل أجله للمدين نفسه بعين يتأخر قبضها - عقار وسلعة غائبة - وتخليها، ومناقشة ألتهم وحججه على ما ذهبوا إليه في كل صورة من صور، استتبط الضوابط الشرعية الآتية:

1- تأخير الدين الذي حل أجله عن المدين مقابل زيادة في قدره أو وصفه محرم شرعا، سواء أأن دين سلم أو ثمن مبيع أو بدل قرض أو عرض إلتاف أو غير ذلك، إذ إنه يعتبر بإجماع أهل العلم من ربا جاهلية.

2- تأخير الدين الذي حل أجله عن المدين نفسه بمقابل زيادة في مقداره، يتوصل إليها عن طريق حيلة ظاهرة، تتمثل في إبرام عقد أو عقود غير مقصودة لذاتها، ولا معنى لها إلا التحايل لبلوغ ذلك الغرض محرم فاسد

وفي الورقة الثالثة المقدمة في الجلسة، والتي قدمها سامي بن إبراهيم السويلم من البنك الإسلامي للتنمية، شرح أقسام بيع الدين فقال أنه يباع إما بدين، أو بعين، وأورد تفاصيل ذلك مبينا جوانب عدم جواز كل حالة. ثم استعرض صور قلب الدين، وحكمة التشريع في تحريم أصل



جانب من الجلسة الثالثة من المؤتمر الفقهي الرابع للمؤسسات المالية الإسلامية (قاسم باشا)

كل ما يتعلق بقلب الدين، وقال انه بعد أن استقرأ أقاويل الفقهاء، وتتبّع آراء المذاهب في موضوع قلب الدين وتجديده واستبداله، وتحليلها، ومناقشة ألتهم وحججه على ما ذهبوا إليه في كل صورة من صور، استتبط الضوابط الشرعية الآتية:

1- تأخير الدين الذي حل أجله عن المدين مقابل زيادة في قدره أو وصفه محرم شرعا، سواء أأن دين سلم أو ثمن مبيع أو بدل قرض أو عرض إلتاف أو غير ذلك، إذ إنه يعتبر بإجماع أهل العلم من ربا جاهلية.

2- تأخير الدين الذي حل أجله عن المدين نفسه بمقابل زيادة في مقداره، يتوصل إليها عن طريق حيلة ظاهرة، تتمثل في إبرام عقد أو عقود غير مقصودة لذاتها، ولا معنى لها إلا التحايل لبلوغ ذلك الغرض محرم فاسد



حضور كبير في ختام فعاليات المؤتمر

اختتم المؤتمر الفقهي الرابع للمؤسسات المالية الإسلامية أعماله أمس بمناقشة تجديد السوكالات الاستثمارية (قلب الدين) وصوره وأحكامه وبدائله الشرعية في معاملات المصارف الإسلامية المعاصرة، حيث ناقش الخبراء المشاركون في الجلسة الثالثة والأخيرة موضوع قلب الدين والسدي يعني إبطال دين جديد مؤخر محل دين سابق التقرر في الذمة بعد حلول أجله.

وقال المشاركون في الجلسة الأخيرة من المؤتمر الذي تنظمه شركة شوري للاستشارات الشرعية أن أهمية موضوع «قلب الدين» تأتي وسط تعثر العديد من الأفراد والشركات في سداد ديونهم متأثرين بالأزمة المالية ونقص السيولة، فاصبحوا أمام خيارين، إما أن تجدد الوكالة أو المراجعة عن طريق الدخول في وكالة ومرابحة أخرى جديدين، وإما الذهاب إلى القضاء مما يعني إفلاس المدين أو الشركة، فيؤثر على اقتصاد البلد بشكل عام، والمتضرر الأكبر سيكون البنوك التي هي عماد وصلب الاقتصاد في أي بلد، ولهذا أجازت عقود من هيئة شرعية تجديد عقود المراجعات والوكالات بشروط وضوابط.

في البداية قال عضو هيئة كبار العلماء في السعودية عبد الله بن سليمان المنيع أن المصرفية الإسلامية قائمة على تحريم الربا والصورية في العقود وانقضاء الجهالة والغرر والغش والتليس والغبن وغير ذلك، مشيرة إلى أن التمويل الإسلامي جاء عن طريق منتجات مستمدة من عقود التعاملات الإسلامية من بيع و اجارة ومشاركة وعقود مرابحات وبيع و سلم وعقود استصناع وبيع و تورق وتسيط.

وعن المقاصد الشرعية لحكم قلب الدين قال المنيع إن المدين المعسر لا يجوز قلب الدين عليه لقوله تعالى: «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة»، فيجب إنذاره ولا تجوز مطالبته بالدين حتى يقدر على السداد، ومن كان مدينا

● **أحمد مغربي**